رفع على الابتداء وجملة (قنع) بكسر النون بمعنى رضى لابفتحها بمعنى سأل خبره وفيه تقديم المفعول له على عامله. قال خالد الأزهرى وما أظن أحداً يجيز تقديم المعمول له على عامله صحيح لكنه مشروط بعدم المانع فقد نص الرمانى فى شرح الموجز على جواز قولك مخافة شره جئته لأن العامل متصرف فى نفسه فيتصرف فى معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع طارئ كما نقله عنه الشاطبى والمانع هنا موجود كما ترى وإنما يجوز ذلك أن لو قال ذا لزهد قنع ولم أر أحداً تنبه لما قلناه فى هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً والظاهر وقفه على الضرورة فليتأمل [1].

إن فقد شرط من هذه الشروط : تعين جره بحرف التعليل، وهو : «اللام، أو مِنْ، أو فِى، أو الباء» ولا يمتنع الجر بالحرف، مع استكمال، نحو: «هذا قنع لزهدٍ».

سمحت طاقة النظم فى باب المفعول معه بصوغ المثال (سيرى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) على هذه الهيئة التركيبية ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه فى قوله :

٣١١ - يُنْصبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ
فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (تالى) نائب الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء، و (الواو) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و (مفعولاً) حال من تالى، و (معه) متعلق بمفعولاً والهاء عائدة عليه، و (فى نحو) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف، و (سيرى) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله، و (والطريق) مفعول معه، و (مسرعه) حال من ياء المخاطبة والجملة محكية بالقول المحذوف، والمفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى مع، والناصب له ماتقدمه : من الفعل، أو شبهه.

---

(١) الشيخ خالد الأزهرى - إعراب الألفية - ص ٥٤ - ط عيسى البابى الحلبى.